مجلة الدراسات المستدامة
P-ISSN(Print) : 2663-2284
E-ISSN(online): 2663-7413
السنة (٨) المجلد (٨) العدد (٢) نيسان. لسنة ٢٠٢٦م -١٤٤٧هـ

الأبعاد الجغرافية والجيوبوليتيكية للإقليم وأثرها في قوة الدولة

أ.د ياشار ذكى
أ.د كيومرث يزدان پناه
أحمد عبد الرضاعويد العزيز
جامعة طهران / كلية پرديس البرز/ قسم الجغرافيا
ahmed86alaziz@gmail.com

الملخص

يتناول هذا البحث دراسة الأبعاد الجغرافية والجيوبوليتيكية للإقليم، وبيان أثرها المباشر وغير المباشر في قوة الدولة، انطلاقاً من كون الإقليم أحد المرتكزات الأساسية للكيان السياسي ومجال ممارسة السيادة وبناء النفوذ. ينطلق البحث من معالجة مفاهيمية لمصطلح الإقليم، من خلال تتبع تطوره اللغوي والفكري، ثم تحليل مفهومه بوصفه بناءً سياسياً من جهة، وبناءً إنسانياً–اجتماعياً من جهة أخرى، بما يعكس تداخل الأبعاد المادية والرمزية في تشكيل الإقليم وهويته.

ويركز البحث على الأبعاد الجغرافية للإقليم، مثل الموقع الجغرافي، والمساحة، وشكل الدولة، والمناخ، والتضاريس، والموقع المركزي (جيوبوليتيك الوصول)، والموارد الطبيعية، موضحاً كيف تسهم هذه العناصر في تعزيز القوة الوطنية للدولة أو إضعافها، سواء على المستويات الاقتصادية أو العسكرية أو السياسية. ويُظهر البحث أن هذه الأبعاد لاتعمل بصورة منفصلة، بل تتفاعل فيما بينها لتشكّل بيئة استراتيجية تؤثر في الاستقرار الداخلي وفي علاقات الدولة الإقليمية والدولية. وتناول مفهوم الجيوبوليتيك ونشأته وتطوره، مع عرض لأبرز نظرياته الكلاسيكية، ولاسيما نظرية القوة البحرية لألفرد ماهان ونظرية قلب الأرض لهالفورد ماكندر، بوصفهما إطارين تحليليين لفهم العلاقة بين الجغرافيا والقوة. ويخلص البحث إلى أن الإقليم، بما يحمله من خصائص جغرافية وجيوبوليتيكية، يمثل عنصراً حاسماً في تحديد مكانة الدولة في النظام الدولي وقدرتها على تحقيق الأمن والنفوذ والاستدامة.

الكلمات المفتاحية:(الإقليم، الجيوبوليتيك، الموقع المركزي).

مجلة الدراسات المستدامة
P-ISSN(Print) : 2663-2284
E-ISSN(online): 2663-7413
السنة (٨) المجلد (٨) العدد (٢) نيسان. لسنة ٢٠٢٦م -١٤٤٧هـ

The Geographical and Geopolitical Dimensions of the Region and Their Impact on State Power

Prof. Dr. Yashar Zaki
Prof. Dr. Keyumars Yazdanpanah
Ahmed Abdul-Redha Owaid Al-Aziz
University of Tehran / Pardis Alborz College / Department of Geography
ahmed86alaziz@gmail.com

Abstract

This research examines the geographical and geopolitical dimensions of the **territory** (Al-Iqlim) and demonstrates their direct and indirect impact on **state power**. This study proceeds from the premise that the territory is one of the fundamental pillars of the political entity, the sphere for exercising sovereignty, and the foundation for building influence. The research begins with a conceptual treatment of the term "territory" by tracing its linguistic and intellectual evolution, followed by an analysis of its concept as both a **political construct** and a **human-social construct**. This reflects the interplay between material and symbolic dimensions in shaping the territory and its identity.

Furthermore, the research focuses on the geographical dimensions of the territory, such as **geographical location**, area, territorial shape, climate, topography, **central location (geopolitics of access)**, and natural resources. It explains how these elements contribute to strengthening or weakening national power across economic, military, and political levels. The study demonstrates that these dimensions do not function in isolation but interact to form a **strategic environment** that affects internal stability as well as regional and international relations. It also addresses the concept of **geopolitics**, its origins, and its development, presenting prominent classical theories—notably Alfred Mahan's **Sea Power theory** and Halford Mackinder's **Heartland theory**—as analytical frameworks for understanding the relationship between geography and power. The research concludes that the territory, with its inherent geographical and geopolitical characteristics, represents a decisive factor in determining a state's standing within the international system and its ability to achieve security, influence, and sustainability.

Keywords: (Territory, Geopolitics, Central Location).

المقدمة

تُعدّ الجغرافيا، بمختلف أبعادها، أحد المحددات الرئيسة في تشكيل قوة الدول وصياغة أدوارها في النظام الدولي، إذ لامكن فهم السلوك السياسي أو الاستراتيجي لأي دولة بمعزل عن الإطار المكاني الذي تتحرك ضمنه. ويشكّل الإقليم، بوصفه المجال الذي تُمارَس فيه السيادة وتُبنى عليه الهوية السياسية والاقتصادية والعسكرية، الركيزة الأساسية لقيام الدولة واستمرارها. فمن خلاله تتجسد السلطة، وتُدار الموارد، وتُرسم حدود النفوذ، وتُحدَّد إمكانات الأمن والاستقرار.

في ظل التحولات المتسارعة التي يشهدها العالم المعاصر، وما يرافقها من تصاعد حدة التنافس الجيوسياسي والصراعات على الموارد والممرات الاستراتيجية، تبرز أهمية دراسة الأبعاد الجغرافية والجيوبوليتيكية للإقليم بوصفها مدخلاً تحليليًا لفهم تفاوت مستويات القوة بين الدول، واختلاف قدرتها على التكيف مع التحديات الداخلية والخارجية. فالموقع الجغرافي، والمساحة، وشكل الدولة، والمناخ، والتضاريس، والموقع المركزي، والموارد الطبيعية، لم تعد مجرد معطيات ثابتة، بل تحولت إلى عناصر فاعلة في إعادة تشكيل موازين القوة الوطنية والإقليمية والدولية.

انطلاقًا من ذلك، يسعى هذا البحث إلى تحليل الأبعاد الجغرافية والجيوبوليتيكية للإقليم وبيان أثرها المباشر وغير المباشر في قوة الدولة، من خلال مقاربة تجمع بين التحليل المفاهيمي والنظري من جهة، والدراسة الجيوسياسية من جهة أخرى. كما يهدف إلى إبراز الكيفية التي يتداخل فيها البعد المادي للإقليم مع الأبعاد السياسية والرمزية والإنسانية، بما يجعل منه عاملاً حاسمًا في تحديد مكانة الدولة في النظام الدولي، وقدرتها على تحقيق الأمن، وبناء النفوذ، وضمان الاستدامة.

مشكلة البحث

١. تتداخل الأبعاد الجغرافية والجيوبوليتيكية للإقليم مع قدرة الدولة على بناء القوة وتحقيق الأمن، لكن الآليات الدقيقة لتأثير هذه الأبعاد لا تزال غير واضحة.

٢. لايقتصر الإقليم على البعد المادي فقط، بل يمتد إلى البعد السياسي والإنساني والرمزي، مما يجعل فهم علاقة الإقليم بالقوة الوطنية معقدًا ومتعدد الأبعاد.

٣. في ظل التنافس الدولي على الموارد والممرات الاستراتيجية، يبرز تساؤل حول مدى تأثير الموقع الجغرافي والموقع المركزي والموارد الطبيعية في تعزيز أو إضعاف قوة الدولة واستقرارها.

الفرضيات

١. تؤثر الأبعاد الجغرافية للإقليم (الموقع، المساحة، الشكل، المناخ، التضاريس، الموارد) تأثيرًا مباشرًا في قوة الدولة عبر تعزيز أو إضعاف قدراتها الاقتصادية والعسكرية والسياسية.

٢. يُعد الموقع المركزي (جيوبوليتيك الوصول) عاملًا حاسمًا في تعزيز نفوذ الدولة واستقرارها أو تعريضها للصراعات الإقليمية.

٣. تتداخل الأبعاد الجغرافية والجيوبوليتيكية لتشكل بيئة استراتيجية موحدة تؤثر في مكانة الدولة في النظام الدولي وقدرتها على تحقيق الأمن والنفوذ والاستدامة.

اهداف البحث

١. تحديد مفهوم الإقليم وتحليله كإطار سياسي وإنساني–اجتماعي، مع تتبع تطوره اللغوي والفكري.

٢. بيان أثر الأبعاد الجغرافية للإقليم (الموقع، المساحة، الشكل، المناخ، التضاريس، الموقع المركزي، الموارد) في قوة الدولة على المستويات الاقتصادية والعسكرية والسياسية.

٣. عرض مفهوم الجيوبوليتيك وأهم نظرياته الكلاسيكية، وبيان كيف تساهم الأبعاد الجغرافية والجيوبوليتيكية في تحديد مكانة الدولة في النظام الدولي وقدرتها على تحقيق الأمن والنفوذ.

المبحث الاول

أولاً- دراسة مصطلح الأقليم

تُستخدم كلمة الإقليم في اللغة الفارسية للإشارة إلى جزء من الأرض يخص مجموعة محددة من البشر. وتتميز هذه الكلمة في اللغة الفارسية عن كلمة زمين (الأرض/التراب)، وعادةً ما تُفضل عليها في الاستخدام. وقد عرّف قاموس دهخدا كلمة الأقليم بأنها الملك، والمملكة، والناحية، والبلاد والإقليم، وتعتبر الحدود والأرض مكاناً ينتمي إلى شعب(دهخدا، ١٣٩٣، ٤٥١٠). أما من الناحية البنيوية، فهي كلمة مركبة تتألف كلمتي "الأرض" و"الرأس". في قاموس الكلام(انورى، ١٣٨١، ٤١٢٤). وفي اللغة الإنجليزية، تُعد كلمة "" هي المقابل لمصطلح "سرزمين" (الإقليم). وقد عُرِّفت كلمة " "Territoryفي قاموس أكسفورد بأنها مساحة واسعة من الأرض تتمتع بخصائص مميزة وسِمات هُويّاتية خاصة(اكبريان، ١٣٩٠، ٤٢.٤٧). تُستخدم هذه الكلمة في اللغة الفرنسية أيضاً بصيغة إملائية مختلفة وهي .Territoriesويرى الجغرافي الفرنسي "ميشيل لوسو ((٤٢، Lussault,2007) في تعريف عام لمصطلح " "Territoryبأنه سطح أرضي متصل افتراضياً، تم التصرف فيه أو إخضاعه للهيمنة بطريقة ما.

ثانياً- دراسة مفهوم (الإقليم)

غالباً ما يتم تناول مفهوم "الإقليم" من خلال منحيين مختلفين هما: المنحى الأول، الإقليم بوصفه فضاءً سياسياً؛ والمنحى الثاني، الإقليم بوصفه فضاءً إنسانياً مرتبطاً بحياة الإنسان ومعيشته. وفيما يلي، سنقوم باستعراض مفهوم الإقليم وفقاً لكل من هذين المنحيين.

ثالثاً- الإقليم بوصفه بناءً سياسياً

وفقاً لهذا المنظور، يُعدُّ «الإقليم» شأناً سياسياً ونتاجاً له. وفي هذا السياق، يرى بيكون(Picon,2010,97) أن الإقليم بمثابة فضاء يخضع لسيطرة وسياسات المؤسسات أو المشاركة الجماعية للأفراد، وهو مرتبط بشكل وثيق بالإجراءات الحكومية(Gottman,

1973:71). في كتابه القَيِّم المعنون بـ «أهمية الإقليم»، فيدعي أنه لا يمكن لأحد فهم أي حكومة أو مؤسسة سياسية دون تعريف فضائي لها، أي دون إقليمها. ومن هذا المنطلق، يبدو أن الإقليم هو الأساس المادي لتجسيد المؤسسات السياسية(Allies, 1980.21–23) إن هذه النظرة تجاه الإقليم هي ذاتها الفهم والإدراك الشائع لهذا المفهوم، والذي تعود جذوره إلى علم الجغرافيا السياسية في الفترة ما بين القرنين الخامس عشر والعشرين الميلاديين.

(Allies,1980 ،28)

ويركز هذا المنظور بشكل أساسي على مفاهيم مثل الحدود، والهوية، والوحدة، والسيادة، والانسجام، ويؤكد غالباً على الطابع الفضائي (Elden,2010 ،799–817)وفي هذا السياق، يُنظر إلى الإقليم بشكل فعال على أنه "أرض" أو "تراب" ذو نطاق فيزيائي محدد الحدود، تتجلى فيه مجموعة من العلاقات السياسية–الاقتصادية والسياسية–الاستراتيجية وفي هذه الرؤية، يلعب عنصر القوة دوراً مركزياً في خلق الإقليم، بحيث لا يمكن وجود الإقليم أصلاً دون وجود عامل القوة وفي الواقع، كما يوضح الفيلسوف الفرنسي فوكو (Foucault,1994:32)في مقولته عن الإقليم: الإقليم بلا شك هو مفهوم جغرافي، ولكنه قبل كل شيء هو منطقة قضائية–سياسية؛ منطقة تخضع لسيطرة نوع خاص من القوة.

رابعاً– الإقليم بوصفه بناءً إنسانياً

تذهب مقولات هذه الفئة إلى أن الإقليم ظاهرة تتجاوز الكينونة المادية والسياسية، وتبرز إلى حيز الوجود من خلال المجتمعات الإنسانية(Elden,2010) ومن ثمَّ، فإن دور الإنسان في نشأته وبنائه يُعد دوراً محورياً. ففي هذا المنظور، يُعتبر الإقليم واقعاً ملموساً وكياناً مخلوقاً من حياة الإنسان(Delaney,2008 ،12) وهو نتاجٌ لعملية تاريخية تراكمية وللتحولات المستمرة في الذات والتاريخ (Raffestin,2015 ،121–130) بناءً على ذلك، يُنظر إلى خلق الإقليم على أنه حصيلة العمل الإنساني (في قالب الطاقة والمعلومات) الذي يمارسه مجتمع ما على جزء من الفضاء والطبيعة، بهدف تنظيم محتواها وترتيب نظامها.

إنَّ هذه المجموعة من الأعمال الإنسانية، التي تُعرف بـ الإقليمية أو النزعة الإقليمية، هي في الواقع سلسلة من الإجراءات والعلاقات الناشئة عن التفاعلات بين الإنسان والبيئة، والتي تتم بمقاييس مختلفة. ونتيجة لذلك، يقوم المجتمع مع الحفاظ على علاقاته بالفضاء والطبيعة بتحويلهما إلى شيء متميز تماماً عن الأرض والفضاء اللذين تشكلا عليهما (به چیزی تبدیل می کند که از زمین و فضایی که بر آن شکل گرفته اند کاملاً متمایزند ;Raffestin,2012 .(Sack,1986; sack,1983). إن المقصود بـ «العمل الإنساني» هنا، كما أوضح ديلوز وغواتاري (Deleuze & Guattari,2005, 315). في كتابهما ألف هضبة: الرأسمالية والانفصام، ليس مجرد التصرف المادي فحسب. فقد ورد في هذا الكتاب شرحاً لمفهوم الإقليم على النحو التالي: الإقليم في الواقع هو نتيجة لممارسات يتم من خلالها تغيير البيئات وأنماطها المكوّنة وجعلها "إقليمية".... ونتيجة لهذا الفعل، لم تعد مكونات البيئة أحادية البُعد، بل أصبحت متعددة الأبعاد؛ ولم تعد وظيفية فحسب، بل أصبحت ذات دلالة ومعنى. فحينما يوجد الإقليم، تكتسب الأنماط معناها. إن ما يحدد نشأة الإقليم هو ظهور "الأمر الدلالي (الصفات النوعية) بناءً على ذلك، فإن عملية بناء الإقليم، بالإضافة إلى الإجراءات الفيزيائية، هي "تصرف ذهني"(21، 2005 ،Deleuze) يتحول الإقليم بنتيجته إلى صنيعة تحتوي و تنقل أنواعاً مختلفة من المعاني(12، 2008،Delaney). المنبثقة عن النظم الثقافية والاجتماعية(130، Raffestin,2012). في هذه الظروف، لم يعد الإقليم مجرد آلية عقلانية لترسيم الحدود والسيطرة على المناطق المختلفة، بل يمكنه أن يعمل بوصفه آلية عاطفية ومولدة للهوية(52–72، Brighenti,2010) ومن ثمَّ، فمن خلال تشكّل الإقليم، تندمج الجوانب المادية والعناصر الفيزيائية (مثل الأرض) والعناصر الوظيفية (مثل السيطرة على الفضاء) مع أبعاد ذهنية ورمزية مثل الهوية الاجتماعية(122–109، Paasi,2008).

مجلة الدراسات المستدامة
P-ISSN(Print) : 2663-2284
E-ISSN(online): 2663-7413
السنة (٨) المجلد (٨) العدد (٢) نيسان. لسنة ٢٠٢٦م -١٤٤٧هـ

المبحث الثاني: الأبعاد الجغرافية للإقليم

اولاً: الموقع الجغرافي

يرتبط الموقع الجغرافي لكل دولة ارتباطًا وثيقًا بسياستها الخارجية. وقد بلغت أهمية العلاقة بين الموقع الجغرافي والسياسة الخارجية حدًّا جعلها موضوعًا رئيسيًا في الدراسات الجيوسياسية. كما يرتبط الموقع الجغرافي ارتباطًا وثيقًا بالمناخ، بحيث يؤثر بدوره في القوة الوطنية للدولة. (حافظ نيا، ١٣٨٦، ٧٧). إن الموقع لجغرافية، سواء من حيث البعد الرياضي القائم على خطوط الطول ودوائر العرض، أم من حيث البعد النسبي الذي يتحدد على أساس القرب أو البعد عن البحار، أو المجاورة لدولة قوية، أو لبقية الدول المجاورة، أو القرب من قناة أو مضيق دولي إستراتيجي وغيرها، تأثيرًا بالغ الأهمية في القوة الوطنية للدول.

(شوازي، ١٣٨٧، ٦-٧)

ثانياً- المساحة

بشكل عام، للمساحة الكبيرة تأثير إيجابي على قوة الدول، ولكن إذا كانت تتسم بتشتت المعالم الجغرافية (التضاريس الوعرة)، أو تحتوي على مساحات غير قابلة للاستغلال، أو كانت تعاني من نقص سكاني يجعل من أمر الدفاع عنها صعباً، فإنها ستؤدي إلى بروز مشكلات. ومن ناحية أخرى، فإن المساحة الواسعة تتيح إمكانية الاستفادة من المعادن والموارد الاقتصادية. أما من المنظور العسكري، فإن المساحة الواسعة تخلق عمقاً استراتيجياً وتوفر هامشاً أمنياً للدولة(حافظ نيا، ١٣٨٦، ٩١) يُعَدّ الاتساع الكبير لإقليم الدولة عاملًا من عوامل القوة، انطلاقًا من التصور القائل بأن الدولة الواسعة تتمتع بتنوعٍ أكبر من حيث المناخ والموارد الطبيعية، كما أنها تتفوق من الناحية الدفاعية والعسكرية على الدول صغيرة المساحة.

(ميرحيدر، ١٣٧٥، ١٠٦)

ويتأثر معامل الأمن للدول بعامل الاتساع في الحالات الآتية:

١. تؤدي (المساحة الواسعة) إلى خلق تنوع مناخي؛ مما يزيد من قدرة الدولة على تلبية احتياجاتها الأساسية، وبتعبير آخر، يؤدي ذلك إلى رفع معامل الأمن الاقتصادي للمجتمع (كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية).

٢. من الناحية العسكرية، يوفّر نوعًا من الحصانة والأمن؛ إذ يجعل السيطرة عليه واحتلاله أمرًا بالغ الصعوبة (كما كان الحال في الاتحاد السوفيتي السابق).

٣. تتيح المساحة الواسعة إمكانية استيعاب حجم سكاني أكبر؛ ومن ثم فإنها تؤثر في تعزيز القوة البشرية وأمنها (كما هو الحال في الصين)

٤ . تزيد المساحة الواسعة من احتمالية بروز "أزمة النفوذ"، ويمكن أن تترك تأثيراً أمنياً سلبياً (كما هو الحال في السودان).(افتخارى، ١٣٨١، ٥٤).

تُنقسم الدول من حيث الموقع النسبي إلى ثلاث فئات رئيسية

أ- الدول الاستراتيجية

تكتسب هذه الدول أهمية بالغة بسبب وقوعها على مقربة من المضائق والممرات المائية أو القنوات الدولية المهمة، أو لتمتعها بموقع يتيح الوصول إلى موارد خاصة ونادرة.

ب- الدول المهمة

تشمل هذه الدول الكبرى الفاعلة على الساحة الدولية، التي رغم عدم توافر المعايير الاستراتيجية المذكورة أعلاه، إلا أنها تُعَدّ محط اهتمام بقية الفاعلين بسبب امتلاكها للقوة أو النفوذ، أو سعيها للتواجد في المناطق الاستراتيجية.

ج - الدول العادية

تشمل الدول العادية طيفاً واسعاً من الدول التي لا تكون عادةً مؤثرة على الساحة الدولية، وتقع في هامش القضايا والتحولات. هذه الدول قد تبرز أحياناً في بعض القضايا، ثم لا تلبث أن تعود إلى الهامش مرة أخرى (افتخارى، ١٣٨١، ٦٥. ٦٤).

ثالثاً- شكل الدولة

المقصود بالشكل هو المسافة بين أقطار الدولة ومركزها الجغرافي. إن التأثير الأهم للشكل الهندسي يكمن في كيفية بسط سلطة الحكومة المركزية على كامل أرجاء البلاد (عزتى، ١٣٧٧، ٩٠). فالدول "المدمجة" (المتراصة) تؤدي وظيفة إيجابية من حيث إدارة الشؤون، وسيطرة الدولة، والتماسك الوطني. أما الأشكال "المستطيلة/الطولية" مثل (تشيلي)، أو "الممتدة/ذات الذيل" مثل (تايلاند)، والدول "المجزأة" مثل (أذربيجان)، فإنها عادةً ما تواجه مشكلات وتكون إدارتها مثيرة للمتاعب.(مينايى، ١٣٨١، ١٤٦)

رابعاً- المناخ

يؤثر المناخ الملائم والمعتدل تأثيراً إيجابياً على قوة الدولة؛ وذلك لثلاثة أسباب: أولاً، لدوره في تنمية الموارد الغذائية. ثانياً، لأن حجم الدمار والأضرار الناجمة عن الاضطرابات المناخية ينخفض إلى أدنى مستوياته، مما يحمي الموارد الوطنية من الهدر. وثالثاً، لأن جزءاً من الموارد الوطنية لن يُستنزف في تهيئة ظروف معيشية ملائمة للإنسان، وبالتالي لا تضيع موارد الطاقة (حافظ نيا، ١٣٨٦ ٩٢- ٩٣). وبالرغم من أن الإنسان قد تغلب على بعض التحديات البيئية، إلا أن الظروف المناخية وتأثيرها على إنتاج المنتجات الغذائية لا تزال تلعب دوراً مهماً في القوة الوطنية للدول في عصرنا الحالي. وأبرز مثال على ذلك هو وضع الولايات المتحدة مقارنة بالاتحاد السوفيتي السابق؛ حيث لعبت الظروف المناخية غير المواتية في الاتحاد السوفيتي وعلاقتها بإنتاج المحاصيل الزراعية دوراً مؤثراً في انهياره.

خامساً- التضاريس

تُعد التضاريس من العوامل الجغرافية الأخرى المؤثرة في القوة الوطنية للدول؛ فإذا تطابقت المرتفعات مع الحدود السياسية للدولة، فإنها توفر لها ظروفاً دفاعية ملائمة. كما يمكن للمرتفعات من خلال توفير موارد المياه الجارية الناتجة عن ذوبان الثلوج أن تساهم في إنعاش الاقتصاد المحلي، وتمنح الدولة موقعاً متفوقاً في علاقاتها الاقتصادية والسياسية والعسكرية

وغيرها مع جيرانها (اعظمي، ١٣٨٥ : ١٣١-١٣٠) وإذا تناغمت حدود الدولة مع المرتفعات باعتبارها عائقاً طبيعياً، فإنها توفر ظروفاً دفاعية مثالية للبلاد (قوام،١٩٩١.، ٨١). وبتعبير آخر، فإن وجود العوائق الطبيعية على حدود الدولة يعزز من وضعها الأمني.

سادساً- الموقع المركزي (جيوبولتيك الوصول)

هنالك علاقة مباشرة تماماً بين العلاقات البينية الإقليمية ومدى استقرار الأنظمة السياسية في الإقليم؛ وهذا يعني أن تشكيل "جزيرة استقرار" في بحر من الأقاليم غير المستقرة أمرٌ مستحيل أو غير مستدام. وعلى العكس من ذلك، فإن الاضطرابات والأزمات العارضة في المناطق المستقرة لن تدوم طويلاً(كريمى پور وكامران، ١٣٨٠: ١٨٣). وتُصنف المنافسة على السيطرة على النقاط الحساسة والاستراتيجية مثل المضائق والممرات المائية ضمن النزاعات الاستراتيجية، ويُعد الصراع بين الأرجنتين وتشيلي على مضيق "ماجلان" مثالاً على هذه النزاعات (كالينز، ١٣٧٠: ٢٩٠-٢٨٧). متلك دول "المدخل" مساحات صغيرة وسكاناً قليلين، وغالباً ما تقع وسط طرق الوصول الرئيسية؛ فعلى سبيل المثال، تحولت جزر البهاما -نظراً لموقعها المحوري في منطقة الكاريبي، ومجاورتها للولايات المتحدة، وسهولة وصولها إلى أوروبا الغربية وأمريكا الجنوبية، بالإضافة إلى مناخها الملائم- إلى مركز للسياحة والخدمات المالية والمصارف الخارجية، ومقراً للشركات الدولية وتجارة المخدرات. تسعى بعض الدول إلى تطوير أنشطتها المنطقية من خلال استثمار الفرص المتاحة خارج نطاق تجارتها الخاصة، مثل التحول إلى "منصات لوجستية إقليمية"؛ ويمكن ملاحظة هذا التوجه في الدول الصغيرة (مثل بنما وأوروغواي) أو في الدول التي تمتلك تدفقات تجارية ضخمة (مثل البرازيل والأرجنتين والمكسيك). كما تبدي دول كبرى أخرى اهتماماً متزايداً بالأداء اللوجستي على المستوى الوطني. (كوهن، ١٣٨٧: ١١٢-١١١).

سابعاً- الموارد الطبيعية

بشكل عام، تُطلق تسمية الموارد الطبيعية على المواد والكائنات الحية التي وُجدت بشكل طبيعي ولم يكن للإنسان أي دخل في نشأتها أو خلقها. وفي التعريف الاقتصادي، تُعتبر الموارد الطبيعية سلعاً اقتصادية خاصة؛ كونها لا تُنتج (بفعل البشر). بناءً على ذلك، إذا تمت إدارة الموارد الطبيعية بشكل جيد، فسوف تحقق عائداً (ربحاً) اقتصادياً جيداً؛ حيث يمكن لهذا العائد أن يكون مصدراً مناسباً لتمويل مشاريع التنمية. إن الموارد الطبيعية ليست مستدامة (ناضبة)، ولكن الدول التي تستخدم هذه الموارد يمكن أن تكون مستدامة. وهذا يشير إلى إمكانية تحويل شكل من أشكال الثروة أو الموارد إلى أشكال أخرى مثل المباني، والآلات، ورأس المال البشري. ويتطلب تحقيق هذه التحويلات مجموعة من المؤسسات القادرة على إدارة الموارد الطبيعية، وجمع الأرباح الناتجة عنها، وتوجيه هذه الأرباح نحو استثمارات مربحة. وتلعب السياسة، والسياسات المالية، والعوامل السياسية، والمؤسسات، وهيكلية الحوكمة، جميعاً دوراً في هذه التحولات. تشكل الموارد غير المتجددة (بما في ذلك النفط، والغاز الطبيعي، والمواد المعدنية، والأراضي الزراعية، والمراعي، والمناطق الغابية بما فيها المناطق المستخدمة لاستخراج الأخشاب والمنتجات غير الخشبية) والمناطق المحمية، مكوّنات الموارد الطبيعية. وتُعدّ الموارد الطبيعية الحية فريدة من نوعها لأنها تُعتبر مصدرًا محتملًا ومستدامًا لتحقيق المنافع، وتُعدّ حقًا هبةً من الطبيعة. إن إدارة هذه الموارد بشكل مستدام سياسة مرغوبة، إلا أن مسألة الحجم الأمثل لهذه الموارد لاتزال معقدة. فعلى سبيل المثال، إن إزالة الغابات لإقامة الأراضي الزراعية تكون مرغوبة إلى الحد الذي تكون فيه المنافع الناتجة عن الأراضي الزراعية مساوية للمنافع المفقودة من الغابات.

وللموارد الطبيعية دوران رئيسيان في التنمية

الدور الأول، الذي ينطبق أكثر على المجتمعات الفقيرة جدًا، هو دور الموارد الطبيعية كأساس للاستدامة؛ إذ إن هذه الموارد، إذا ما أُديرت بشكل صحيح، يمكن أن تُحقّق الاستدامة.

الدور الثاني هو كونها مصدرًا لتمويل التنمية، إذ يمكن من خلال استثمار المنافع المستخلصة من هذه الموارد في مصادر أخرى ذات عائد استثماري مناسب، دعم عملية التنمية. ويمكن أن تكون الموارد الطبيعية التجارية مصادر مهمة للربح والتبادل الخارجي. ويمكن استخدام المنافع الناتجة عن الموارد المنتهية، والموارد المتجددة، والموارد المستدامة لتمويل الاستثمار في أشكال أخرى من الثروة. (ميراحسنى، ١٣٩١: ٨٦،٨٧).

المبحث الثالث

أولا- مفهوم الجيوبوليتيك

تم صياغة مصطلح 'الجيوبوليتيك' لأول مرة في عام ١٨٩٩م من قبل عالم العلوم السياسية السويدي رودولف كيلين. (Atkinson & Dodds،2000:1). ويُعنى هذا العلم بدراسة العلاقات بين الدول والصراعات من منظور جغرافي وبعبارة أخرى فإن موضوع الجيوبوليتيك يتشكل من دراسة تأثير العوامل الجغرافية -مثل الموقع، والمسافة، وتوزيع الموارد الطبيعية والبشرية على العلاقات الدولي(Barden&Shelley,2000:5). في الواقع، برزت الجيوبوليتيك كأحد أشكال 'معرفة القوة'خلال حقبة التنافس الاستعماري بين عامي ١٨٧٠ و١٩٤٥م وهي الفترة التي شهدت انخراط الإمبراطوريات المتنافسة في صراعات عديدة كانت الحربان العالميتان أبرز نمطين لها حيث كانت تقاتل باستمرار لترسيم حدود القوة وتنظيمها، ثم تغييرها وتعديلها على الخارطة السياسية للعالم(Tuathail1998:47) ويُعرف 'ساول بي. كوهين' الجيوبوليتيك بأنها الدراسة التطبيقية للعلاقة بين المجال الجغرافي والسياسة، والتفاعل المتبادل بين الأنماط المكانية والأشكال والهياكل من جهة، وبين الفكر والمؤسسات والتفاعلات السياسية من جهة أخرى (Cohen,1994:17). بشكل أساسي، تسعى الجيوبوليتيك إلى استقصاء كيفية تأثير العوامل الجغرافية بما في ذلك الإقليم، والسكان، والموقع الاستراتيجي، والموارد الطبيعية، وغيرها على العلاقات بين الدول وسعيها الدؤوب لاكتساب القوة والهيمنة على الآخرين بناءً (Bellamy,2006:1)عليه، فإن القوى الجيوبوليتيكية الجوهرية ستشكل

معالم العالم والنظام الدولي على مستويات مختلفة: وطنية داخلية، وإقليمية، ودولية(Bray,1998:473). لقد تباينت وجهات النظر حول ماهية ومفهوم الجيوبوليتيك ومتغيراتها، الأمر الذي أضفى على هذا العلم شموليةً ونطاقاً موضوعياً واسعاً، يمكن تصنيفه وفقاً لما يلي

- الجيوبوليتيك بوصفها معرفة اكتساب القوة"
- الجيوبوليتيك بوصفها معرفة التنافس وتوسيع نطاق النفوذ"
- الجيوبوليتيك بوصفها تأثير العوامل الجغرافية على السياسة وعلاقات الدول
- "الجيوبوليتيك بوصفها معرفة المناطق المتأزمة (مناطق الأزمات)
- "الجيوبوليتيك بوصفها معرفة الحدود الدولية
- الجيوبوليتيك بوصفها معرفة علاقات القوة
- "الجيوبوليتيك بوصفها معرفة النتائج المترتبة على عدم الانطباق بين نمطين مكانيين عرض الموارد الحيوية والطلب عليها (حافظ نيا، ١٣٨٥: ١٧.١٨).

ثانياً- نظريات الجيوبوليتيك

اولاً- نظرية ماهان عن القوة البحرية

لقد وجّه آلفرد ثاير ماهان، أحد أساتذة العلوم العسكرية، اهتمامه نحو محيطات كوكب الأرض؛ ذلك الغلاف المائي الذي يغطي ثلاثة أرباع سطح الأرض. وقبيل فجر القرن العشرين، وتحديداً في كتابه الشهير بعنوان «تأثير القوة البحرية في التاريخ، ١٦٦٠ - ١٧٨٣، ادعى بأن أي دولة أو تحالف من الدول يمتلك القدرة على السيادة والتحكم في البحار الشاسعة، يمكنه السيطرة على ثروات العالم، ومن ثم الهيمنة على كوكب الأرض.

وقد رأى ماهان أن الشرط الأساسي والضروري لذلك هو وجود قوة بحرية ضاربة تمتلك قواعد عملياتية داخل البلاد وفي أعالي البحار، مؤكداً على ضرورة استكمال ذلك بأسطول تجاري

ضخم. كما وضع في صدارة القائمة الدولة التي تتمتع بموقع استراتيجي هام وفي الوقت ذاته تمتلك حدوداً آمنة، مع إمكانية الوصول إلى واحد أو أكثر من المياه المفتوحة في العالم.

هذه الخصائص الجغرافية الأساسية يجب أن تقترن بساحل يضم موانئ عميقة وخطوطاً ساحلية قابلة للدفاع. علاوة على ذلك، يرى ماهان أن الأمم التي تمتلك شعوباً شغوفة بركوب البحر ولديها استعداد فطري للتجارة هي فقط القادرة على تطبيق استراتيجيات الإبحار على نطاق واسع. وفي الختام، يجب أن تعمل سياسات الدولة بنشاط على استغلال كافة المزايا البيئية المذكورة لتعزيز وتطوير القوة البحرية العائمة. (كالينز، ١٣٨٣: ٣١١). في تحليل ماهان، تعتبر عوامل مثل الموقع الجغرافي، والبنية المادية للأرض، وحجم الأرض، وحجم السكان، والخصائص الوطنية للشعوب، وخصائص النظام الحكومي من بين الشروط المؤثرة الرئيسية للدول لتحقيق القوة البحرية (Mahan،1899 :4).أدى تحليل ماهان للتاريخ البحري، ولا سيما توسع النفوذ العالمي البريطاني، إلى استنتاجه بأن السيطرة على البحار، وخاصة المضائق الاستراتيجية، أمر ضروري لوجود القوى العظمى (Mahan،1899 : 329-281) طرح جوليان كوربيت (١٨٥٤-١٩٢٢)، أستاذ كلية الحرب البحرية وأستاذ لاحق في جامعة أكسفورد، فكرةً مهمةً في مجال الجغرافيا السياسية البحرية. فقد اعتقد أن السيطرة على البحار ممكنة من خلال السيطرة على خطوط الاتصال. وتختلف هذه الخطوط البحرية عن تلك البرية. وأوضح أنه في الحرب، لا ينبغي تدمير خطوط اتصال العدو البرية فورًا، لأن ذلك سيعرض خطوط الاتصال الخاصة بالدول الأخرى للتدمير. أما في البحر، فالوضع معكوس، أي أن معرفة خطوط اتصال الأطراف تجعل حماية خطوط الاتصال الخاصة بالدول الأخرى مرهونةً بتدمير خطوط اتصال العدو. وفي مؤلفاته، ولا سيما كتاب سخرية الحصارالمنشور عام ١٩٠٦ وكتاب "مبادئ الاستراتيجية البحرية" المنشور عام ١٩١١، أشار إلى أن الهدف الأول للاستراتيجية البحرية هو ضمان حرية استخدام البحر في الزمان والمكان المختارين. وبالتالي، فإن غزو الأراضي في الاستراتيجية البحرية يختلف عن الفتوحات البرية.

مجلة الدراسات المستدامة
P-ISSN(Print) : 2663-2284
E-ISSN(online): 2663-7413
السنة (٨) المجلد (٨) العدد (٢) نيسان. لسنة ٢٠٢٦م -١٤٤٧هـ

ثانياً- نظرية قلب الأرض لهارفود ماكندر

تعتمد نظرية "قلب الأرض" (Heartland) لـ سير هلفورد ماكندر، الذي ظهر بعد سنوات قليلة من ماهان، على أهمية الكتلة البرية الشاسعة، على عكس نظريات ماهان تماماً. ففي دراسته المعنونة بـ "المحور الجغرافي للتاريخ" (١٩٠٤)، شخَّص ماكندر وسط آسيا وأوروبا كمركز رئيسي للنشاط العالمي.

إنَّ منطقة المحورالأولية، التي تطابقت حدودها بدقة مع روسيا الآسيوية، كان بإمكانها احتواء تحركات كبرى للقوات البرية، لكنها لم تكن قادرة على أن تصبح قاعدة للقوة نظراً لقلة سكانها وافتقارها للثروات الطبيعية. ونتيجة لذلك، أضاف ماكندر أراضٍ واسعة نسبياً من أوروبا الشرقية إلى "منطقة المحور" الأولية وأطلق عليها اسم قلب الأرض لتشمل خريطته النهائية أراضٍ قادرة على إيجاد رابط أفضل بين الحركة والقوة. أما بقية أجزاء أوروبا وآسيا فقد شكلت "الهلال الداخلي أو الحاشية التي سُميت أحياناً بـ الأراضي الهامشيةفي حين سُميت القارة الأمريكية، وأفريقيا جنوب الصحراء، وأستراليا، والجزر الكبرى مثل إنجلترا واليابان وإندونيسيا بـ "الهلال الخارجي أو "الهلال الجزري. ومع تطور هذا الفكر، أُطلق على مجموع قارات أوروبا وآسيا وأفريقيا اسم "جزيرة العالمتتمتع "المنطقة المحورية أو قلب الأرض، والتي كانت تتطابق مع إمبراطورية روسيا القيصرية، بـ موقع استراتيجي مركزي وتذخر بموارد طبيعية شاسعة للغاية. وحسب رؤيته، فإنَّ منطقة المحور كانت محاطة بـ "الهلال الداخلي"، والذي يقع بدوره تحت حصار الهلال الخارجي. **وقد صاغ ماكندر جوهر نظريته الشهيرة على النحو التالي:**

مَن يحكم شرق أوروبا، يهيمن على قلب الأرض ومَن يحكم قلب الأرض، يهيمن على جزيرة العالم ومَن يحكم جزيرة العالم، يهيمن على العالم أجمع. (كالينز، ١٣٨٣: ٣١٣ – ٣١٢).

النتائج

١. الإقليم يشكّل الركيزة البنيوية لقوة الدولة تبيّن أن الإقليم ليس مجرد حيّز مكاني تمارس فيه الدولة سيادتها، بل هو بناء مركّب يجمع بين الأبعاد المادية (الأرض، الحدود، الموارد) والأبعاد غير المادية (الهوية، الانتماء، المعنى الرمزي)، ما يجعله عنصراً حاسماً في تشكيل القوة الوطنية للدولة واستدامتها.

٢. تداخل الجغرافيا والجيوبوليتيك في إنتاج القوة أثبت البحث أن الأبعاد الجغرافية للإقليم لا تعمل بصورة مستقلة، بل تتفاعل فيما بينها ضمن إطار جيوبوليتيكي واحد، لتنتج بيئة استراتيجية تؤثر بشكل مباشر في القدرات الاقتصادية والعسكرية والسياسية للدولة، وكذلك في مستوى استقرارها الداخلي.

٣. الموقع الجغرافي والموقع المركزي عاملان حاسمان في النفوذ أظهرت الدراسة أن الموقع الجغرافي النسبي والموقع المركزي (جيوبوليتيك الوصول) يُعدّان من أكثر العوامل تأثيراً في مكانة الدولة الإقليمية والدولية، إذ يمكن أن يشكّلا مصدر قوة ونفوذ أو عامل ضغط وصراع تبعاً لكيفية استثمارهما وإدارتهما سياسياً واستراتيجياً.

٤. المساحة وشكل الدولة يؤثران في التماسك والأمن خلص البحث إلى أن اتساع الإقليم يوفّر عمقاً استراتيجياً ومزايا دفاعية واقتصادية، إلا أن هذه المزايا قد تتحول إلى نقاط ضعف في حال غياب التماسك الجغرافي أو ضعف القدرة الإدارية، كما في الدول ذات الأشكال غير المتراصة أو الأقاليم المتشظية.

٥. العوامل الطبيعية ما تزال مؤثرة رغم التقدم التكنولوجي رغم التطور العلمي والتكنولوجي، لا تزال عناصر مثل المناخ والتضاريس تؤدي دوراً جوهرياً في تحديد القدرة الإنتاجية والأمن الغذائي والمرونة الدفاعية للدول، وهو ما يدحض التصورات التي تقلل من أهمية الجغرافيا في العصر الحديث.

٦. الموارد الطبيعية سلاح ذو حدين أكدت النتائج أن الموارد الطبيعية تمثل مصدراً أساسياً لتعزيز القوة الوطنية إذا ما أُديرت ضمن إطار مؤسسي رشيد، لكنها قد تتحول إلى عامل هشاشة وصراع داخلي وخارجي في حال سوء الإدارة أو الارتهان للاقتصاد الريعي.

٧. النظريات الجيوبوليتيكية الكلاسيكية ما تزال صالحة تفسيرياً أظهر البحث أن نظريتي ماهان (القوة البحرية) وماكندر (قلب الأرض)، رغم طابعهما الكلاسيكي، لاتزالان تقدمان أدوات تحليلية فعّالة لفهم التنافس الدولي المعاصر، ولاسيما الصراعات المرتبطة بالممرات البحرية، والمواقع المركزية، والكتل البرية الكبرى.

٨. الإقليم عامل محدِّد لمكانة الدولة في النظام الدولي خلصت الدراسة إلى أن خصائص الإقليم الجغرافية والجيوبوليتيكية تسهم بشكل مباشر في تحديد موقع الدولة ضمن هرم النظام الدولي، وفي قدرتها على تحقيق الأمن، وبناء النفوذ، وضمان الاستدامة السياسية والاقتصادية.

التوصيات

١. ضرورة إدماج البعد الجغرافي في صنع القرار الاستراتيجي توصي الدراسة صانعي القرار بإدماج التحليل الجغرافي والجيوبوليتيكي ضمن عملية التخطيط الاستراتيجي والأمني، وعدم التعامل مع الجغرافيا بوصفها معطى ثابتاً أو محايداً.

٢. تعزيز الإدارة المتكاملة للإقليم توصي الدراسة بتبنّي سياسات تنموية وإدارية متوازنة تضمن تحقيق التماسك الإقليمي، والحد من الفجوات بين المركز والأطراف، بما يعزز الاستقرار الداخلي ويقلل من فرص النزاعات.

٣. استثمار الموقع المركزي والممرات الاستراتيجية بفاعلية توصي الدراسة الدول التي تتمتع بمواقع مركزية أو إشراف على ممرات استراتيجية بتطوير بنيتها اللوجستية والنقلية، وتحويل هذه المواقع إلى أدوات نفوذ اقتصادي وسياسي بدلاً من كونها بؤر توتر وصراع.

٤ . تبني استراتيجيات مستدامة لإدارة الموارد الطبيعية تؤكد الدراسة على أهمية إنشاء مؤسسات قوية وشفافة لإدارة الموارد الطبيعية، وتوجيه عائداتها نحو تنويع الاقتصاد وبناء رأس المال البشري، بما يضمن استدامة القوة الوطنية على المدى الطويل

٥. إعادة قراءة النظريات الجيوبوليتيكية في ضوء الواقع المعاصر توصي الدراسة بضرورة إعادة توظيف النظريات الجيوبوليتيكية الكلاسيكية ضمن مقاربات تحليلية حديثة تأخذ بنظر الاعتبار المتغيرات التكنولوجية والاقتصادية والعولمية، دون إغفال الدور المحوري للجغرافيا.

٦. تشجيع الدراسات متعددة التخصصات حول الإقليم توصي الدراسة بتعزيز الأبحاث التي تجمع بين الجغرافيا السياسية، والعلوم السياسية، والاقتصاد السياسي، والدراسات الأمنية، لفهم أكثر عمقاً للعلاقة بين الإقليم وقوة الدولة.

٧. تعزيز الوعي بالبعد الرمزي والإنساني للإقليم توصي الدراسة بالاهتمام بالبعد الثقافي والهوياتي للإقليم في السياسات الوطنية، لما له من دور في تعزيز الانتماء والشرعية السياسية، وتقوية الجبهة الداخلية للدولة.

المصادر

- دهخدا، علی‌اکبر. (١٣٩٣). لغت‌نامه دهخدا. دانشگاه تهران.
- انوری، حسن. (١٣٨١). فرهنگ سخن (المجلد ٥). انتشارات سخن.
- أکبریان، مریم. (١٣٩٠). آمایش منظر سرزمینی: رویکرد منظرین در طراحی ابرسازه‌ها (نگاهی به پروژه بزرگراه A20). مجله منظر، ٣(١٧)، ٤٢–٤٧.
- افتخاری، اصغر. (١٣٨١). امنیت ملی: مفاهیم، الگوها و چارچوب‌های نظری. تهران: پژوهشکده مطالعات راهبردی.
- حافظ نیا، محمدرضا. (١٣٨٥). اصول و مفاهیم ژئوپلیتیک. مشهد: انتشارات پاپلی.

– حافظ نیا، محمدرضا. (۱۳۸٦). اصول و مفاهیم ژئوپلیتیک. تهران: انتشارات قومس.

– حافظ نیا، محمدرضا، & زرقانی، سیدهادی. (۱۳۸٦). جایگاه جمهوری اسلامی ایران در نظام ژئوپلیتیک جهانی و منطقه‌ای. فصلنامه راهبرد دفاعی، (۱۸).

– لورو، پ.، وتوال، ف. (۱۳۸۱). کلیدهای ژئوپلیتیك (ترجمة حسن صدوق). مرکز چاپ و انتشارات دانشگاه شهید بهشتي.

– میرحیدر، داریوش. (۱۳۷٥). ژئوپلیتیک. تهران: انتشارات سمت.

– مینایی، مهدی. (۱۳۸۱). مقدمة في الجغرافيا السياسية للدول. طهران: مركز الطباعة والنشر – وزارة الخارجية.

–Agnew, J. (2005). Hegemony: The new shape of global power. Temple University Press.

- Alliès, P. (1980). L'invention du territoire. Presses Universitaires de Grenoble.

- Atkinson, D., & Dodds, K. (2000). Geopolitical traditions. Routledge.

- Barden, K., & Shelley, F. (2000). Engaging geopolitics. Pearson Education.

- Bellamy Foster, J. (2006). The new geopolitics of empire. Monthly Review.

- Bray, M. (1998). Regional examination councils and geopolitical change.

- B righenti, A. M. (2010). On territorology: Towards a general science of territory. Theory, Culture & Society, 27(1), 52–72. https://doi.org/10.1177/0263276409350357.

- c ohen, S. B. (1994). Geopolitics in the new world era. In G. Demko (Ed.), Reordering the world. Westview Press.

- Deleuze, G., & Guattari, F. (2005). A thousand plateaus: Capitalism and schizophrenia (B. Massumi, Trans.). University of Minnesota Press.
- Delaney, D. (2008). Territory: A short introduction. Wiley-Blackwell.
- Elden, S. (2010). Land, terrain, territory. Progress in Human Geography, 34(6), 799–817. https://doi.org/10.1177/0309132510362603.
- Foucault, M. (1994). Dits et écrits: 1954–1988 (Vol. 1). Gallimard.
- Gottmann, J. (1973). The significance of territory. University Press of Virginia.
- Lussault, M. (2007). L'homme spatial: La construction sociale de l'espace humain. Seuil.
- Mahan, A. T. (1889). The influence of sea power upon history, 1660–1783. Dover Publications.
- Paasi, A. (2008). Territory. In J. Agnew, K. Mitchell, & G. Toal (Eds.), A companion to political geography (pp. 109–122). Blackwell.
- Picon, A. (2010). What has happened to territory. In D. Gissen (Ed.), Territory: Architecture beyond environment. Architectural Design.
- Raffestin, C. (2012). Space, territory, and territoriality. Environment and Planning D: Society and Space, 30(1), 121–141. https://doi.org/10.1068/d21311.
- Raffestin, C. (2015). From the territory to the landscape: The image as a tool for interpretation. In Territory, margin, and border (pp. 121–130).
- Tuathail, G. Ó., Dalby, S., & Routledge, P. (1998). The geopolitics reader. Routledge.